التشريع الاجتماعى وقضايا الأحوال الشخصية

"دراسة ميدانية"*

عبد الفتاح علام**

عَنِيت الدراسة الراهنة بدراسة التشريع الاجتماعى متمثلاً فى قانون الأحوال الشخصية، وأثر ذلك القانون على قضايا الأحوال الشخصية، أو ما تعرف مجتمعيًا باسم قضايا الأسرة، فالمجتمع المصرى يمر حاليًا بحالة جدلية من الحوار المجتمعى حول قانون الأحوال الشخصية ما بين مؤيد ومعارض لتغيير القانون، وبين مؤيد ومعارض للآلية التى يتم وضع قانون جديد من خلالها، وكذلك هناك خلاف وحالة من الجدل حول الحقوق التى يكفلها القانون لكلا الزوجين والأبناء، مما دفعنا إلى البحث من خلال هذه الدراسة حول الإشكالية المثارة حول قانون الأحوال الشخصية.

الكلمات المفتاحية: التشريع – القضايا – الأحوال الشخصية.

أولاً: مشكلة الدراسة

حدد الباحث مشكلة دراسته من خلال تأمل حالة السخط المجتمعى الحالى المسارة حول قانون الأحوال الشخصية وقضايا الأسرة، فإذا تأملنا الأرقام الإحصائية بنشرة الزواج والطلاق نجد أن معدل الطلاق بالمجتمع المصرى قد بلغ ٢٢٢٠٣٦ حالة***، ويترتب على هذا الكم الهائل من حالات الطلاق مشكلات نوعية تحدث بين المطلقين والمطلقات، تتجلى هذه المشكلات فى النفقات، والرؤية، والحضانة، مما قد ينتج عنها تداول القضايا الأسرية بين الطرفين، مما قد يترتب عليها أشكالٌ جديدة من النزاعات بين الطرفين، وعليه فقد اهتم الباحث بدراسة هذه الإشكالية لما يترتب على قانون الأحوال الشخصية من آثار، ومن تداعيات عند التعرض لقضايا الأسرة وما يتسبب فيه من حالة من الجدل فى المجتمع.

---

* رسالة دكتوراه فى علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا.

** مدرس علم الاجتماع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

*** نشرة الزواج والطلاق، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، أغسطس ٢٠٢١، ص٣.

ثانياً: أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة الراهنة من الإشكالية الرئيسة لها، وهى الوقوف على قانون الأحوال الشخصية من خلال دراسة المراحل التى مر بها، ومدى تأثره بالتغيرات الاجتماعية التى مر بها المجتمع خلال حقب تغييره، وإلى أى مدى أثر على العلاقات الأسرية، فيؤكد علم الاجتماع القانونى دائمًا أن العلاقة بين القانون والمجتمع علاقة تبادلية، حيث إنه فى الوقت الذى يتغير فيه القانون نتيجة التغيرات الاجتماعية التى يمر بها المجتمع، نجد أن إصدار قانون جديد يؤدى إلى مجموعة من التغيرات التى ترتبط بالأنساق الاجتماعية داخل المجتمع، وهذا ما يحدث بين قانون الأحوال الشخصية وبين نسق الأسرة المصرية، مما دفع الباحث إلى دراسة التشريع الاجتماعى متمثلاً فى قانون الأحوال الشخصية وما ينتج عنه من ممارسات بقضايا الأحوال الشخصية، وذلك للتعرف على السبب الرئيس فى الجدل المثار حاليًا حول قانون الأحوال الشخصية، فهل تكمن المشكلة فى القانون نفسه؟ أم أن المشكلة فى ممارسة القانون؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تنطلق الدراسة من هدف رئيس مفاده التعرف على إشكالية الخلاف فى قضايا الأحوال الشخصية والنزاعات الأسرية، وذلك من خلال الكشف عن تطور تشريعات الأحوال الشخصية، وأثر ذلك على قضايا الأسرة، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية على المستوى التطبيقى وهى:

١- الكشف عن مدى الحاجة إلى قانون جديد للأحوال الشخصية.

٢- الكشف عن العلاقة بين التغير المستمر للمجتمع وتغيير قانون الأحوال الشخصية بشكل دورى.

٣- الكشف عن العقبات التى تقف حائلاً أمام نجاح قانون الأحوال الشخصية وتسبب حالة من الجدل المجتمعى حوله.

٤- الكشف عن المؤسسات المعنية باقتراح قانون الأحوال الشخصية.

٥- الكشف على القضايا الخلافية فى القانون الحالى للأحوال الشخصية.

٦- الكشف عن الدوافع التى تدفع الزوجين للجوء إلى محكمة الأسرة.

٧- الكشف عن المعوقات التى تواجه قضايا الأحوال الشخصية.

٨- الكشف عن تأثر قضايا الأحوال الشخصية بالثغرات التى يستخدمها الدفاع، وطريقة مواجهتها.

٩- الكشف عن أثر إلغاء المحاكم الشرعية على معدل قضايا الأحوال الشخصية.
١٠- الكشف عن مدى تحقيق المجالس العرفية للضبط الاجتماعى فى النزاعات الأسرية.

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١- نوع الدراسة

تعتمد الدراسة الراهنة على الطريقة الوصفية نظرًا لكونها "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمى المنظم لوصف ظاهرة ما، أو مشكلة محددة، وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها.

٢- أسلوب الدراسة

استخدمت الدراسة الأسلوب الكيفى فى عرض وتحليل الدراسة الميدانية، من خلال تحليل رؤى عينة الدراسة تحليلاً كيفيًا شاملاً يقوم على توضيح الرؤى المتفقة والمختلفة حول كل قضية تم طرحها أثناء المقابلات المتعمقة، وذلك من أجل فهم أعمق، واستقصاء أوضح للظاهرة التى تتم دراستها.

٣- أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة عند جمع البيانات على أداة "المقابلة المتعمقة" من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المحددة التى سبق إعدادها،وتدور حول موضوع الدراسة التى يقوم بها الباحث، وذلك لاكتشاف العلاقة بين الفرضية التى حددها الباحث ومدى ارتباطها بالواقع بناءً على آراء المبحوثين.

وقد تم تقسيم دليل المقابلة إلى ثلاثة محاور رئيسة وهى:

- **المحور الأول:** البيانات الأساسية وهى توضيح لبيانات المبحوثين من خلال رصد: السن، والنوع، والمهنة، وجهة العمل.
- **المحور الثانى:** تشريعات الأحوال الشخصية وما تشمله من أبرز المواد المرتبطة بالمشكلات والنزاعات الأسرية.
- **المحور الثالث:** الاتفاق والاختلاف حول قضايا الأحوال الشخصية وكيفية معالجتها للنزاعات الأسرية، من خلال توضيح رؤية محامى الأحوال الشخصية، والنخبة، ومدى الكشف عن الخلل والثغرات التى تتم من خلال قضايا الأحوال الشخصية.

٤- عينة الدراسة

تم اختيار عينة عمدية قوامها ١٥ مفردة، وذلك من أجل تطبيق دليل المقابلة المتعمقة، وقد حدد الباحث ثلاثة تخصصات لاختبار فروض الدراسة من خلالهم وهم: خمسة خبراء فى علم الاجتماع، وخمسة خبراء فى مجال علم الشريعة والقانون، وخمسة خبراء فى مجال القضاء والدفاع.

٥- مجالات الدراسة

أ- **المجال الجغرافى:** تم تطبيق دليل المقابلة فى عدة أماكن جغرافية متنوعة لضمان التنوع الإيديولوجى والإيكولوجى لعينة الدراسة، وهذه الأماكن هى: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية "محافظة الجيزة"، كلية الآداب "جامعة الإسكندرية" محافظة الإسكندرية، كلية الشريعة والقانون "جامعة الأزهر" محافظة الغربية، محكمة شمال القاهرة "محافظة القاهرة"، محكمة طنطا الابتدائية "محافظة الغربية".

ب-**المجال البشرى:** تم اختيار مجموعة من النخبة والخبراء فى ثلاثة تخصصات ذات صلة متشابكة بقضية الدراسة، وهم علماء الاجتماع، والقانون، والشريعة، ورجال القانون.

ج- **المجال الزمنى:** استغرق الباحث فى الدراسة الميدانية قرابة سبعة أشهر، بدءًا من بداية شهر يوليو ٢٠٢٢، وحتى نهاية شهر يناير ٢٠٢٣م.

خامساً: نتائج الدراسة

- **النتيجة الأولى:** توصلت الدراسة إلى ضرورة الحاجة الحالية إلى قانون جديد للأحوال الشخصية يصلح ما أفسدته الممارسة الحالية للقانون الحالى ويقضى على حالة السخط والغضب بين الأطراف الأسرية المتنازعة حول القانون الحالى، وأن يتم تعديل مسمى القانون لكى يصبح قانون الأسرة وليس قانون الأحوال الشخصية، ولكى يكون متوازنًا بين كل الأطراف لا ينحاز إلى طرف دون الآخر، ولكى يكون الهدف الأساسى له هو الحفاظ على الكيان الأسرى من حالة التفكك التى لحقت به والتى تؤثر بدورها على تفكك المجتمع ككل.
- **النتيجة الثانية:** توصلت الدراسة إلى أن قانون الأحوال الشخصية الهدف الأساسى منه هو تنظيم العلاقات الاجتماعية الرسمية منذ بدايتها فى مرحلة الخطبة وحتى انتهائها إما بالطلاق وإما بالوفاة، وهذا القانون يحكمه فى الأساس الشريعة الإسلامية وأحكامها، والقاعدة الأساسية أن الشريعة الإسلامية تصلح لكل زمان ومكان، ومن ثم فإن قانون الأحوال الشخصية إذا تم

وضعه بالتوافق ودون أن يميز بين طرف دون الآخر، ولم ينظر إلى توجهات قوى اجتماعية معينة، فإنه يصبح صالحًا للمجتمع لفترات زمنية طويلة ولا يتأثر بالتغيرات التى يمر بها المجتمع.

- **النتيجة الثالثة:** توصلت الدراسة إلى أن أكثر العقبات التى تواجه نجاح قانون الأحوال الشخصية هى التجاوزات التى تتم عند ممارسة القانون من خلال استخدام هيئة الدفاع (المحامين) للثغرات القانونية من خلال تأويل مواد القانون وفقًا لرؤيتهم ووفقًا لما يحقق المصلحة لموكل الدفاع، فلا ينظر الدفاع إلى مصلحة الأسرة ولا إلى التماسك الأسرى، ولكن ينظر إلى ما يحقق له المنفعة المادية جراء الانتصار للموكل، وفى سبيل ذلك يقوم بالعديد من التجاوزات مستغلاً ضعف صياغة بعض مواد القانون مما تمكنه من الالتفاف حول النص وتطويعه لمصلحته.
- **النتيجة الرابعة:** توصلت الدراسة إلى اقتراح القانون الجديد من خلال التوافق بين كل المؤسسات الاجتماعية داخل المجتمع الرسمية وغير الرسمية على أن تتولى المؤسسة الدينية متمثلة فى (الأزهر الشريف – دار الإفتاء) مهمة الاستماع لكل الفئات داخل المجتمع للوقوف على طبيعة المشكلات الحياتية الحالية التى تعانى منها الأسرة المصرية، ومن ثم تستنير بصيرة المؤسسة الدينية، ثم تتولى اقتراح مواد لقانون جديد للأسرة بناءً على ما تم اقتراحه من كل المؤسسات والفئات، ولا غضاضة فى أن يتم طرح هذا المقترح على المؤسسات التى شاركت فى النقاش للاستفتاء على مواده قبل إقراره لكى تكون هناك ضمانة لإقرار قانون يمثل كل الفئات ولم ينحاز إلى طرف دون الآخر.
- **النتيجة الخامسة:** توصلت الدراسة إلى أن أكثر القضايا الخلافية فى القانون الحالى للأحوال الشخصية هى قضية الرؤية فى المقام الأول، نظرًا لما يتم من تجاوزات فى الرؤية من حيث التنفيذ والنكاية بين الأطراف يؤثر فى النهاية على الحالة النفسية والاجتماعية للأبناء، ومن ثم يجب إعادة النظر فى وضع الرؤية وأن تستبدل بالاستضافة لتجنب النكاية بين الزوجين خلال المقابلة فى الرؤية.

كذلك توصلت الدراسة إلى أن قضية الحضانة من بين القضايا الخلافية فى القانون الحالى من حيث ترتيب الحضانة للصغير ومن حيث سن الحضانة، فقد تبين من خلال رؤية العينة أن الأب هو الأولى بعد الأم بانتقال الحضانة إليه فلا يجوز أن يكون الأب فى المرتبة السادسة

عشرة، كما اتضح أن سن الحضانة لا يرتبط بالحاجة الفسيولوجية للمحضون، فالخامسة عشرة من العمر ليس سن احتياج عضوى بقدر ما هو سن احتياج نفسى نظرًا لمرور الصبى فى هذا السن بمرحلة المراهقة، ومن ثم يحتاج إلى التواجد مع الأب لضبط سلوكه فى هذه المرحلة أكثر من الأم وخاصة إن كان ولدًا، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن السن الأمثل لانتهاء الحضانة هو ٩ سنوات للولد و ١٢ سنة للبنت.

أظهرت نتائج الدراسة أن قضية الخلع من القضايا الخلافية فى القانون الحالى نظرًا لعدم وجود ضوابط قانونية تضبط هذه القضايا، مما يزيد من إقبال الزوجات عليها للتخلص من الزيجة لسرعة الفصل فيها وعدم احتياجها إلى التحقيق أو إثبات ضرر معين على الزوجة، كما أن الحكم بها يكون نهائيًا من أول درجة ولا يحتاج إلى استئناف.

- **النتيجة السادسة:** توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيس الذى يدفع الزوجين إلى اللجوء إلى محكمة الأسرة هو العناد بينهما ورغبة كل طرف فى الانتقام من الطرف الآخر، وقد توصلت الدراسة أيضًا أن تدخل الأهل يساعد الزوجين فى مزيد من العناد وزيادة الرغبة فى الانتقام من الطرف الآخر، وعلى ذلك نجد أن النكاية بين طرفى الخصومة من أهم عوامل اللجوء إلى محكمة الأسرة.
- **النتيجة السابعة:** توصلت الدراسة إلى أن أهم معوق يواجه قضايا الأحوال الشخصية هو الثغرات التى يتم استخدامها من قبل المحامين مما يفسد القضايا ويؤثر على الهدف من الدعوى القضائية، ولعل من ضمن المعوقات التى تتم فى قضايا الأحوال الشخصية هو إطالة أمد التقاضى فى بعض الدعاوى، وتنطوى تلك الإطالة على الممارسات التى يقوم بها الدفاع من خلال قيامه بطلب التأجيل لحجج وأسباب واهية حتى يستطيع أن يحقق منفعة معينة جراء هذا التأجيل.
- **النتيجة الثامنة:** توصلت الدراسة إلى أن أكثر القضايا التى يتم ممارسة الثغرات بها هى قضايا النفقات فى المقام الأول، كذلك يتم استخدام الثغرات فى قضية الطلاق للضرر، حيث تقوم الزوجة بالتحايل أحيانًا لإثبات الضرر بطرق غير قانونية للحكم لصالحها على الرغم من عدم حدوث الضرر فى بعض الأحيان،وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب فى حدوث هذه الثغرات فى القضايا هو الصياغة غير المحكمة لمواد القانون، وعدم الاتفاق بين القرارات الوزارية التى

يتم تنفيذ القانون من خلالها ومواد القانون، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام الدفاع لوجود المدخل الملائم الذى يحقق من خلاله المصلحة لموكله.

- **النتيجة التاسعة:** توصلت الدراسة إلى أن المشكلة لم تكمن فى وجود المحكمة الشرعية أو محكمة الأسرة ولكن المشكلة تكمن فى القانون الذى يتم الحكم من خلاله، فالمشكلة الرئيسة حاليًا فى القانون أكثر من كونها فى القاضى الذى يحكم، ومن ثم يكمن الحل فى وضع قانون متوازِ ممثلاً لكل فئات المجتمع لا ينظر إلى فئة معينة ويكون المعيار الأساسى له هو الأسرة فى المقام الأول وليس الانتصار لأحد الزوجين.
- **النتيجة العاشرة:** توصلت الدراسة إلى أن المجالس العرفية تعد إحدى أهم وسائل تحقيق الضبط الاجتماعى فى مجال المنازعات الأسرية تحديدًا نظرًا لامتثال الأفراد فى المجتمع إلى الأحكام العرفية أكثر من امتثالهم للأحكام القضائية، ويرجع السبب فى ذلك إلى شعور الأفراد بأن الأحكام القضائية تشكل لهم نوعًا من الإهانة خاصة ما إذا كانت متعلقة بالمسائل الأسرية، وعلى ذلك تكون المجالس العرفية فاعلة فى إنهاء المشكلات الأسرية إما بالصلح والعودة وإما بالتفريق بإحسان.